الإرهاب وتنظيمات العنف الإثني والجريمة المنظمة في مالي: دراسة لشبكة التفاعلات المعقدة

د. أحمد أمل
مدرس العلوم السياسية
كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

مستخلص

لا ينشأ الإرهاب كظاهرة مستقلة عن محيطه، أو عن الفاعلين الرئيسيين في هذا المحيط. ويقدم واقع الإرهاب في مالي بإقليم الساحل الأفريقي حالة نموذجية تمكنت فيها التنظيمات الإرهابية من بناء شبكة معقدة من التفاعلات القوية تربطها بعدد من اللاعبين الرئيسيين. على هذا الأساس، يصبح من المهم دراسة كيفية قيام التنظيمات الإرهابية في مالي بعملية "تشبيك" ناجحة تتجاوز بها العزلة المفروضة بفعل عمليات مكافحة الإرهاب من قبل القوات المحلية والدولية، وهي العملية التي من خلالها تمد التنظيمات الإرهابية جذوراً مجتمعية قوية وتقيم علاقات فعالة لتبادل المنافع.

وتشهد مالي منذ عام ٢٠١٢ ظاهرة لافتة مفادها تمكن التنظيمات الإرهابية من إقامة شبكات واسعة ومتشعبة من التفاعلات مع العديد من التنظيمات الأخرى التي تختلف معها من حيث التوجه الأيديولوجي لكنها تتفق معها في الوسائل المستخدمة. فمن ناحية ظهرت تقاطعات واضحة بين التنظيمات الإرهابية وتنظيمات العنف الإثني من خلال ظهور تنظيمات إرهابية ذات انتماءات إثنية شبه حصرية، ومن ناحية ثانية أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات وثيقة مع بعض من ميليشيات الدفاع الذاتي التي أسستها بعض الجماعات الإثنية في مالي. وبالمثل، أقام الإرهاب في مالي علاقات لتبادل المنافع مع تنظيمات الجريمة المنظمة المحلية، وكذا تنظيمات الجريمة المنظمة الدولية العاملة في إقليم الساحل الأفريقي.

على هذا النحو، يظل من غير الممكن لأي من الجهود المحلية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب في مالي وغيرها من دول الساحل الأفريقي أن تحظى بفرصة حقيقية للنجاح من دون تفكيك شبكة تفاعلات التنظيمات الإرهابية لحرمانها من مصادر الدعم المفتوحة، الأمر الذي يحتم ارتباط جهود مكافحة الإرهاب بجهود أخرى تعالج مشكلات الاندماج الوطني وضبط الحدود ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، مالي، الساحل الأفريقي، العنف الإثني، الجريمة المنظمة.

Abstract

Terrorism, Ethnic Violence and Organized Crime in Mali:

An Analysis of a Complex Network

Terrorism does not thrive in isolation. Building effective networks enables terrorist organizations to live longer and obtain more assets of power. Accordingly, it gains more importance to examine how terrorist organizations conduct a successful "networking" process with other social actors.

Since 2012, Mali has witnessed an unprecedented wave of terrorism that managed to sustain for nine years although extensive national, regional and international efforts of counter-terrorism operations in African Sahel. Terrorist groups in Mali have been able to establish broad and complex networks of interactions with many other actors that provide terrorism with

profound social roots and means of survival. Several patterns of co-operative intersections have emerged between terrorist organizations and ethnicity-based self-defense militias. Similarly, terrorism in Mali established mutually beneficial relationships with local and international organized crime which were substantially valuable for both parties.

Consequently, it is impossible for any local, regional and international counter-terrorism efforts in Mali to have a real chance of success without dismantling social networks that link terrorist organizations to ethnic militias and organized crime, in order to deprive terrorism of sources of support. To guarantee the success of this inclusive counter-terrorism approach, it becomes a priority to allocate more resources to deal with the root causes of terrorism such as social divisions, poverty, and corruption.

Keywords: Terrorism, Mali, African Sahel, Ethnic Violence, Organized Crime.

مقدمة

لا ينشأ الإرهاب كظاهرة مستقلة عن محيطه، أو عن الفاعلين الرئيسيين في هذا المحيط. وبقدر ما تتمكن التنظيمات الإرهابية من بناء علاقات قوية مع عدد كبير من الفاعلين، بقدر ما تصبح أكثر قدرة على البقاء والانتشار. ويقدم واقع الإرهاب في مالي بإقليم الساحل الأفريقي حالة نموذجية تمكنت فيها التنظيمات الإرهابية من بناء شبكة معقدة من التفاعلات القوية تربطها بعدد من اللاعبين الرئيسيين، الأمر الذي

مكن هذه التنظيمات من تجاوز تحديات الظهور الأول، ثم تحقيق قدر كبير من التوسع سواء على مستوى النطاق الجغرافي أو طبيعة النشاط.

على هذا الأساس، تسعى الدراسة لمعالجة إشكالية رئيسية تتعلق بالبحث في كيفية قيام التنظيمات الإرهابية في مالي بعملية "تشبيك" ناجحة تتجاوز بها العزلة المفروضة بفعل عمليات مكافحة الإرهاب من قبل القوات المحلية والدولية، وهي العملية التي من خلالها تمد التنظيمات الإرهابية جذوراً مجتمعية قوية وتقيم علاقات فعالة لتبادل المنافع.

ولمعالجة هذه الإشكالية تسعى الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية والتي تتضمن:

- ما هي الخصائص الأساسية للشبكات الاجتماعية الناشئة في محيط التنظيمات الإرهابية؟
- إلى أي مدى تؤثر الانقسامات الإثنية المجتمعية على تكوين التنظيمات الإرهابية وطبيعة أهدافها؟
- كيف تعزز أنماط العنف المختلفة بعضها البعض في مالي؟
- كيف خلق الفراغ الأمني في مناطق شمال مالي فرصة للتقارب بين التنظيمات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة
- ما هي طبيعة المصالح المشتركة بين التنظيمات الإرهابية في مالي وتنظيمات الجريمة المنظمة؟

على هذا تسعى الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية أولها استكشاف المقولات الأولية التي يمكن من خلالها تطبيق تحليل الشبكات الاجتماعية على التنظيمات الإرهابية. أما الهدف الثاني فيتعلق بتحليل علاقة التنظيمات الإرهابية بتنظيمات العنف الإثني في مالي. بينما يتصل الهدف الثالث باستكشاف أبعاد العلاقة بين التنظيمات الإرهابية في مالي وتنظيمات الجريمة المنظمة المحلية والدولية.

وتنبع الأهمية العلمية للدراسة من محاولتها تفكيك الجذور الاجتماعية للإرهاب خاصة في المجتمعات التي أثبتت فيها التنظيمات الإرهابية قدرة كبيرة على المقاومة والبقاء. بينما تنبع الأهمية العملية للدراسة من اتصالها بالحالة المالية وهي واحدة من أكثر دول القارة الأفريقية معاناة من التداعيات السلبية للإرهاب. حيث تأثرت مالي في البداية بارتدادات الموجة الإرهابية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، قبل أن تسفر الاضطرابات في ليبيا في عام ٢٠١١ عن موجة إرهابية أكثر قوة في مالي واكبت تحولات جذرية كالتمرد الانفصالي الطوارقي في شمال البلاد، والانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري. ومنذ ذلك الحين تمكنت التنظيمات الإرهابية من بسط سيطرتها على مساحات كبيرة من شمال البلاد قبل أن تبدأ في التمدد في اتجاه المناطق الوسطى منها خاصة عند مثلث ليبتاكو-جورما الذي تلتقي عنده حدود مالي مع كل من النيجر وبوركينا فاسو.

أولاً: الإرهاب من منظور تحليل الشبكة الاجتماعية

لا تعيش التنظيمات الإرهابية في فراغ، ولا تتسم علاقاتها بالتنظيمات المحيطة بها بالصراع على الدوام. فقد أثبتت العديد من التجارب الدولية عن تمكن التنظيمات الإرهابية من إقامة شبكات واسعة ومتشعبة من التفاعلات مع العديد من التنظيمات الأخرى التي تختلف معها من حيث التوجه الأيديولوجي لكنها تتفق معها في الوسائل المستخدمة. وفي مقدمة هذه الكيانات تبرز كل من تنظيمات العنف الإثني وتنظيمات الجريمة المنظمة كأحد أبرز الأطراف المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية في شبكة من العلاقات المعقدة والتي يساعد فيها كل طرف الطرف الآخر على البقاء والتمدد.

ولتفكيك شبكة التفاعلات المعقدة التي تنخرط فيها التنظيمات الإرهابية يمكن الاستعانة بواحد من الأطر التحليلية المهمة وهو تحليل الشبكة الاجتماعية Social Network Analysis والتي تعرف بكونها نظاماً من الفاعلين والعلاقات القائمة بينهم، وعادة ما يتم اختزال كل فاعل إلى "نقطة" Node، وكل علاقة بين نقطتين إلى "رابط" Link، بحيث

يقوم بناء التصور التحليلي للشبكة عبر ربط النقاط ببعضها البعض. وبقدر ما يتسم هذا الإطار التحليلي بالبساطة، بقدر ما يقدم إسهاماً مهماً في تحليل شبكات التفاعلات المعقدة والغامضة وغير المعلنة والتي تعد شبكة تفاعلات الإرهاب حالة مثالية لها.[١]

وقد شهد استخدام تحليل الشبكات الاجتماعية طفرة هائلة في تطبيقه على التنظيمات الإرهابية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حين بدت التنظيمات الإرهابية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، مع استغلالها ما قدمته العولمة من سهولة للحركة والاتصال بعدد أكبر من الفاعلين حول العالم.[٢] ومع تراكم العديد من الدراسات التطبيقية لتحليل الشبكات الاجتماعية للإرهاب في أماكن انتشاره المختلفة أمكن التوصل إلى مجموعة من الخصائص العامة التي تعد قاسماً مشتركاً بين هذه الشبكات، وهي[٣]:

- اتساع الحجم والتعقيد: إذ تتسم شبكة التفاعلات المرتبطة بالإرهاب باتساع هائل في الحجم مع وجود عدد كبيرة من النقاط والروابط. ويفرض الحجم الكبير قدراً مماثلاً من التعقيد والتشابك سواء في شبكة العلاقات الداخلية أو الخارجية.
- الغموض: كغيرها من الشبكات غير القانونية كلياً أو جزئياً، تظل بعض المساحات من شبكة علاقات الإرهاب غائبة عن التحليل. فقد يتمتع الإرهاب بدعم مجهول المصدر محلياً أو دولياً، بحيث يمكن معه الكشف عن وجود رابط ما من دون تحديد الطرف الآخر المرتبط بالإرهاب. كما يمكن رصد أثر لعلاقة ما بين الإرهاب وبين نقطة أخرى في الشبكة من دون إمكانية التثبت من طبيعة الرابط بينهما. لكن بالرغم من وجود مثل هذه المساحات الغامضة يظل الطابع الغالب على شبكات الإرهاب هو الانتظام لا العشوائية، حيث يمكن إرجاع بعض مظاهر الاضطراب في شكل الشبكة المتكونة لنقص المعلومات فحسب.

- التداخل: تتسم حدود أي شبكة للتفاعلات الإرهابية بقدر كبير من التداخل حتى بالنسبة لأكثر هذه الشبكات انتظاماً واستقراراً، وهو ما قد يرجع لمساحات التقاطع الكبيرة بين التنظيمات الإرهابية وبعضها البعض (علاقات التحالف والاندماج والتكامل العملياتي) وبينها وبين تنظيمات أخرى (كالميليشيات الإثنية والحركات المتمردة). كما تظل هذه الشبكات منفتحة على عدد كبير من اللاعبين قد يشمل في بعض الأحيان بناء روابط مع المسؤولين الرسميين عن مكافحة الإرهاب.
- التغير والتكيف: تتسم شبكات تفاعلات الإرهاب بقدر كبير من الحركية والتغير، وهو ما يرتبط بارتفاع كثافة التفاعلات بين النقاط المختلفة في هذه الشبكات والتي تعتمد في بقائها في الكثير من الأحيان على توفير نظام نشط للاتصال يمكن الاعتماد عليه لتجنب "اختناق" الشبكة نتاج العمل السري. كذلك فإن كثافة هذه العلاقات دائماً ما تكون عرضة للتغير بمرور الوقت مع تغير المهددات التي تفرضها جهود مكافحة الإرهاب، بحيث تخبو بعض الروابط وتصعد روابط أخرى. ويرتبط بهذا التغير المستمر تغير في موازين القوى النسبية داخل الشبكات الإرهابية نفسها من فترة لأخرى، فالتغير على مستوى الروابط بين النقاط المختلفة داخل الشبكة، يستتبع بالضرورة تغيراً هيكلياً على مستوى النقاط ذاتها.

ويمكن تحليل شبكة تفاعلات الإرهاب في دولة مالي بإقليم الساحل الأفريقي من خلال رصد تفاعلاته مع مجموعتين من أهم الفاعلين وأكثرهم تأثيراً، وهم التنظيمات العنيفة ذات قواعد الانتماء الإثنية، ومجموعات الجريمة المنظمة التي تربطها بالإرهاب علاقات تبادل منافع.

ثانياً: تفاعل الإرهاب مع تنظيمات العنف الإثني

تتجاوز علاقة الإرهاب في الساحل بالجماعات الإثنية والقبائل المتوطنة في الإقليم

مجرد توفير حواضن للتأييد أو الدعم والإمداد بالمقاتلين والموارد. ففي حقيقة الأمر يمكن قراءة الإرهاب في الساحل باعتباره الوجه الآخر للعنف الإثني القائم بالفعل في الإقليم، وهو ما تعززه حقائق عدة من بينها[٤]:

- نشأة الكثير من التنظيمات الإرهابية تأسيساً على نواة تنظيمات إثنية مسلحة قائمة بالفعل، قامت بتبديل رايتها لأسباب تكتيكية من القضية القومية إلى القضية الدينية.
- تجانس التكوين الإثني لغالبية التنظيمات الإرهابية في الساحل بحيث تعتمد على مكون واحد بصورة شبه حصرية، الأمر الذي يمكن بعده إقامة تحالف موسع بين هذه التنظيمات مع احتفاظ كل منها بتجانسه الإثني، وبمناطق نفوذه.
- اختلاط الدوافع الدينية بالدوافع الإثنية في العديد من العمليات الإرهابية من دون إمكانية لعزل أي من الدافعين وقراءته بصورة مستقلة. فبعض غارات الجماعات الإرهابية على المدنيين في القرى جاءت بدوافع مهاجمة الجماعات "المرتدة"، وفي نفس الوقت جاءت كعمل ثأري يرتبط بالعنف المتجذر نتاج العلاقة العدائية التاريخية بين الجماعات الإثنية المختلفة.

وبصورة عامة لا يمكن الفصل بين أشكال العنف المتصاعد في مالي منذ عام ٢٠١٢. فبالرغم من الطابع الجهادي الذي اكتسبه تمرد المجموعات المسلحة في شمال مالي منذ عام ٢٠١٢ فكراً وتنظيماً، كان البعد الإثني حاضراً بقوة منذ البداية. * إذ تعد غالبية التنظيمات الجهادية الرئيسية الناشطة في مالي تنظيمات إثنية شبه حصرية يقوم كل منها على مكون إثني غالب بما يعزز من الترابط بين أعضاء كل تنظيم. ويؤكد التحالف الناشئ في مارس ٢٠١٧ بين عدد من التنظيمات تحت اسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الطبيعة الإثنية للتنظيمات الجهادية في مالي، حيث أخذ التحالف شكلاً تنسيقياً بعد أن احتفظ كل تنظيم ببنية قيادته، وبتمركز نشاطه في النطاق الجغرافي الطبيعي للجماعة الإثنية التي ينتمي إليها. فداخل جماعة نصرة الإسلام

والمسلمين، يمثل تنظيم أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي بالأساس قبيلة إيفوغاس الطوارقية، كما تمثل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا المكون العربي في شمال مالي، أما جبهة تحرير ماسينا فتمثل بصورة شبه حصرية جماعة الفولاني في وسط البلاد. [٥]

وتأخذ علاقة الإرهاب بتنظيمات العنف الإثني في مالي مسارين للتفاعل، يتمثل الأول منهما في التداخل العضوي القائم على تبني التنظيمات الإرهابية خطاباً إثنياً موازياً يسمح بالتجنيد المكثف لأعضاء جماعة إثنية بعينها في صفوف التنظيم، فضلاً عن ظاهرة "تبدل الرايات" والتي من خلالها تقوم بعض التنظيمات ذات المطالب الإثنية والانفصالية بالتحول الكامل إلى تنظيم إرهابي ذي توجهات دينية متطرفة. أما مسار التفاعل الثاني فتجسده العلاقات التي تنشأ بين التنظيمات الإرهابية وبين ميليشيات الدفاع الذاتي وهي مجموعات مسلحة ذات طابع وظيفي بالأساس تنشأ في بيئات تشهد توترات إثنية متكررة تسعى من خلالها كل جماعة لسد فجوة الأمن وحماية مقدراتها الاقتصادية عبر تجنيد أبنائها للقيام بمهام الحماية والحراسة. ويمكن تتبع هذه المسارات من خلال:

١. العلاقة بين تنظيم أنصار الدين والطوارق

استغل تنظيم أنصار الدين المشكلة الطوارقية المتصاعدة في شمال البلاد كمبرر لنشأته، بعدما وفرت التوترات الإثنية القديمة بين جماعات شمال مالي بمكونيها الطوارقي والعربي وجماعات الجنوب البيئة المناسبة للنشاط. فالطوارق –في شمال مالي وغيرها من دول الجوار- تمثل جماعة متجانسة إلى حد بعيد. وعلى الرغم من كونها جماعة أفريقية يدين أفرادها بالإسلام على المذهب المالكي كما هو الحال غالباً في المغرب العربي والغرب الأفريقي، إلا أنها تتمايز عن الجماعات المجاورة بهوية ثقافية ولغوية خاصة، فضلاً عن تمتعها ببنية قبلية متماسكة سمحت بتوافر هيكل تقليدي واضح للسلطة في الجماعة. ومع انتشار الطوارق في كل من مالي والنيجر

والجزائر وليبيا غلب التوتر على علاقتهم بالحكومات المتعاقبة في الدول الأربع. كذلك كان نصيب مناطق سكنى الطوارق من خطط التنمية في الدول الأربع ضئيلاً للغاية وهو ما يبرره انخفاض الجدوى الاقتصادية من الاستثمار في تلك المناطق الصحراوية النائية الفقيرة بطبيعتها. [٦]

ونظراً لأن الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية -الفرنسية غالباً- قد قسمت الطوارق بين أربعة دول، عجز الطوارق عن أن يمثلوا كتلة بشرية مؤثرة على القرار السياسي تضمن تمثيلاً مناسباً لها في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية. وعليه، أُبعد الطوارق عن مركز صنع القرار في أقصى الشمال في كل من ليبيا والجزائر، وفي أقصى الجنوب في مالي والنيجر. ويفسر هذا الوضع موجات الاضطرابات المتكررة التي تشهدها مناطق تركز الطوارق من حين لآخر والتي كانت نسختها الرابعة والأخيرة هو ما شهدته مالي عام ٢٠١٢. [٧]

وقد خلق هذا الوضع بيئة مناسبة لنمو العديد من الحركات الإرهابية في منطقة شمال مالي مستغلة حالة السخط على الحكومة المركزية الممثلة لجماعات جنوب البلاد السائدة بين الطوارق والتي كثيراً ما ترجمت إلى صيغة المواجهة الإثنية بين الطوارق في الشمال وبين جماعات الجنوب وعلى رأسهم النخبة من جماعة بامبارا بالأساس. وبينما تمكنت بعض التنظيمات الطوارقية ذات التوجه الإثني من التجمع في إطار حركة تحرير أزواد واكتساب قدر كبير من التأييد بين أبناء الجماعة، أخفقت الحركة في إحراز نجاح كبير تحت راية القومية الطوارقية وحدها، الأمر الذي دفعها للتحالف مع جماعات إرهابية في مرحلة من مراحل مواجهتها مع الحكومة، لتتشابك الدوافع الدينية والإثنية كمصدر للتعبئة المستمرة ضد الحكومة المركزية. [٨]

٢. العلاقة بين جبهة تحرير ماسينا والفولاني

ظهرت جبهة تحرير ماسينا على مسرح الأحداث في مالي لأول مرة في يناير ٢٠١٥، مدعية أنها ستسعى إلى "إعادة إحياء دولة ماسينا الإسلامية"، وهو الاسم

الذي يشير إلى دولة الفولاني التي ظهرت في عام ١٨١٨ في منطقة كبيرة من مالي الحالية والتي سيطرت عليها جماعة الفولاني. وقد ساهمت الرواية التاريخية في تعزيز ارتباط أبناء جماعة فولاني بالجبهة. ومنذ نشأتها كانت جبهة تحرير ماسينا على صلة وثيقة بحركة أنصار الدين ورئيسها إياد آغ غالي، وهي الحركة التي تأسست في عام ٢٠١٢، وكانت من بين تحالف الجماعات الجهادية المتحالفة مع انفصاليي الطوارق في التمرد الانفصالي الذي وقع في أقاليم شمال مالي.[٩]

وقد تأسست جبهة تحرير ماسينا من قبل أمادو كوفا، وهو رجل دين من جماعة فولاني ينتمي لمنطقة موبتي وسط مالي تحول لتبني توجهات متطرفة بعد اتصاله بعناصر باكستانية وسفره إلى أفغانستان قبل أن يعود لمالي من جديد عام ٢٠٠٩. ومع تقدم التمرد المسلح في شمال البلاد في عام ٢٠١٢ تلقى كوفا تدريباً عسكرياً في تمبكتو على يد عناصر من جماعة أنصار الدين. وفي يناير من عام ٢٠١٣ قاد كوفا هجوما شنته جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على بلدة كونا في وسط مالي، وأعلن نفسه "سلطان كونا" في مشهد جديد لاستدعاء الجانب الرمزي للدول التاريخية للفولاني.[١٠]

وقد وقعت الهجمات الأولى المنسوبة إلى جبهة تحرير ماسينا في أوائل عام ٢٠١٥ في عدد من قرى وسط مالي ذات الأغلبية السكانية المنتمية لجماعة فولاني في قرى نامبالا وتينينكو وبولكيسي والتي نفذت جميعها ضد أهداف عسكرية. وبعد ذلك، اتجهت جبهة تحرير ماسينا لشن هجمات أكثر تأثيراً مثل الهجوم على فندق بيبلوس في مدينة سيفاري في إقليم موبتي وسط البلاد، والمعروف باستضافته موظفين دوليين في أغسطس ٢٠١٥. كما أعلنت جبهة تحرير ماسينا مسؤوليتها عن الهجوم على فندق راديسون بلو في العاصمة باماكو في نوفمبر من العام نفسه، وهو الهجوم الذي استخدمت فيه جبهة تحرير ماسينا العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والهجمات الانتحارية، وهي ذات الأدوات التي تم استخدامها لاحقاً في الهجوم على مقر القوة المشتركة لبلدان الساحل الخمس في ٢٩ يونيو ٢٠١٨. وقد ساعد هذا المسار

المتصاعد بسرعة للعمليات منذ عام ٢٠١٥ إلى الآن إلى أن تبسط جبهة تحرير ماسينا سيطرتها الكاملة على عشرات القرى في مناطق وسط مالي.[١١]

ولا يمكن تفسير قدرة جبهة تحرير ماسينا على التمدد في هذا النطاق الجغرافي المتسع وفي مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبياً من دون ربط الظاهرة الإرهابية بالعنف الإثني. حيث ترجع شعبية أمادو كوفا الواسعة لحرصه على استخدام اللغة الفولانية في خطاباته الإعلامية، الأمر الذي ساهم في تعزيز شعبيته بين أبناء الجماعة خاصة بعد حرص الجبهة على توظيف مظالم مجتمع الفولاني في مالي عبر تبني خطاب ديني يحمل بعداً إثنياً واضحاً يخاطب مطالب الفولاني التاريخية المتمثلة في الحاجة للمزيد من تكافؤ الفرص والإصلاح السياسي على المستوى المحلي وبسط الأمن في مختلف القرى التي تسكنها الجماعة.[١٢]

كما عملت جبهة تحرير ماسينا على استغلال المنافسة بين الفولاني -وهي جماعة رعوية- وجماعات المزارعين المجاورة وخاصة جماعتي بامبارا ودوجون، وهي المنافسة التي خرجت في الكثير من الأحيان عن الإطار السلمي. ويعد هذا البعد مصدراً رئيسياً لسردية المظلومية التي تروج لها التنظيمات الفولانية في دول الساحل وفي مالي على وجه الخصوص. حيث تسود قناعة لدى قطاعات واسعة من أبناء جماعة الفولاني أن طريقة مؤسسات الدولة المالية في تسوية نزاعات الجماعة مع جماعات المزارعين المجاورة لم تأخذ مصالح الفولاني في الحسبان بينما حرصت على تقديم التعويضات للجماعات الأخرى، الأمر الذي يعزز من الشعور بالإقصاء والتهميش.[١٣]

كل هذه التفاعلات بين المكونات الإثنية في مالي سمحت لجبهة تحرير ماسينا باستغلال العنف الإثني في إكساب الجماعة شرعية مزدوجة، حيث تقدم نفسها في بعض السياقات كجماعة أصولية تسعى لإعادة إحياء "المجتمع الإسلامي" في مالي، بينما تقدم نفسها في سياقات موازية باعتبارها "الممثل الشرعي" لمطالب جماعة

الفولاني، وهو ما جعلها تستهدف مؤسسات الدولة والمجتمعات الأهلية لجماعتي بامبارا ودوجون سواء بسواء.

٣. العلاقة بين التنظيمات الإرهابية وميليشيات الدفاع الذاتي

مع تنامي مهددات الأمن في مالي منذ عام ٢٠١٢، جاءت ممارسات الحكومات المتعاقبة لتكشف عن ظهور علاقات لتبادل المنافع مع عدد كبير من المجموعات المسلحة ذات الهوية الإثنية والتي تعرف بميليشيات الدفاع الذاتي. وقد نشأت هذه العلاقات في البداية مع بداية التمرد المسلح في شمال مالي عام ٢٠١٢، حيث قامت الحكومة بدعم ميليشيا جاندا إيزو Ganda Izo التابعة لجماعة سونجاي في مواجهة تمرد الطوارق في منطقتي جاو وتمبكتو، قبل أن تقوم بدعم ميليشيات الدفاع الذاتي لقبيلة إمغاد الطوارقية منذ ٢٠١٤، ودعم حركة إنقاذ أزواد التابعة لقبيلة داوساهاك الطوارقية منذ ٢٠١٧ وذلك بغرض الضغط على الميليشيات الإرهابية وخصوصاً جماعة أنصار الدين المعبرة بالأساس عن قبيلة إيفوغاس الطوارقية.[١٤]

ومع تمدد نشاط التنظيمات الإرهابية من المناطق الصحراوية شمال مالي باتجاه مناطق وسط البلاد كثيفة السكان، وبخاصة منذ ظهور جبهة تحرير ماسينا، اخذ الصراع نمطاً أكثر تعقيداً. فنتيجة تبني أمادو كوفا خطابه المرتكز على حشد جماعة الفولاني، كانت القرى التي تسكنها جماعتي بامبارا ودوجون تشكل الأهداف المعتادة للتنظيم. وقد أطلق هذا الوضع سلسلة جديدة من العنف الإثني اكتسبت طابعاً أكثر تنظيماً وأكثر اتصالاً بظاهرة الإرهاب في وسط مالي خاصة مع بداية ظهور الكيانات المسلحة المعروفة باسم "ميليشيات الدفاع الذاتي" لدى مختلف المكونات الإثنية.

فقد انخرطت جماعة بامبارا إحدى أكبر المكونات الإثنية في مالي في الممارسات العنيفة بعد أن شكلت مجموعتها المسلحة التي حملت اسم "صيادي دوزو" Dozo Hunters وتتكون بالأساس من مجموعة من الشباب المسلحين بالأسلحة النارية والتقليدية، في محاولة لإحياء تقاليد الجماعة في الصيد والحماية عبر نشر دوريات

بصورة منظمة في قرى جماعة بامبارا لصد أي هجمات محتملة من جبهة تحرير ماسينا. كما شكلت جماعة دوجون ميليشيات مسلحة مماثلة حملت اسم دان نا أمباساجو Dan Na Ambassagou والذي يعني "الصيادين المؤمنين بالرب" والتي تشكلت في نهاية عام ٢٠١٦ في أعقاب صدام مسلح مع جبهة تحرير ماسينا.[١٥]

وفي ظل مستويات العنف المتصاعدة في مناطق وسط مالي انتقلت ميليشيات الدفاع الذاتي للبامبارا والدوجون من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم، حيث بدأ هدفها في التغير من مقاتلي جبهة تحرير ماسينا إلى المدنيين في قرى الفولاني، وذلك من خلال اتهامهم بتوفير الدعم المالي والمعنوي والملاذ الآمن لمقاتلي الجبهة. ففي نوفمبر ٢٠١٨ توحدت أكثر من ثلاثين مجموعة مسلحة من صيادين الدوجون والبامبارا تحت قيادة يوسف تولوبا لتنقل ميليشيات الدفاع الذاتي من حالتها العفوية غير المنظمة إلى تنظيم شبه عسكري يتسم بقدر كبير من التعقيد والانضباط.[١٦]

وقد تمكنت ميليشيات الدفاع الذاتي لجماعتي بامبارا ودوجون من شن عدد من الغارات المؤثرة على قرى الفولاني. فمنذ أواسط عام ٢٠١٨ تشهد مناطق وسط مالي موجة متنامية من العنف الذي يختلط فيه الإرهاب بالعنف الإثني. حيث تعرض السكان من جماعة فولاني في قرية كوماجا لعدد من الهجمات من جانب مقاتلي الدوجون أسفرت عن سقوط ٢٤ قتيلاً في يونيو ٢٠١٨، قبل أن يقع هجوم مشابه في أغسطس خلف ١١ قتيلاً، كما سقط ٣٤ قتيلاً من أبناء الجماعة في هجوم جديد في مجتمع ريفي مجاور لمدينة بانكاس. كما شهدت قرية كولوجون هجوماً جديداً في مطلع يناير ٢٠١٩ خلف ٣٧ قتيلاً من الفولاني، قبل أن تشهد قريتي أوجوساجو وولينجارا أحد أكبر موجات العنف ضد الفولاني في مارس من العام ذاته والتي خلفت أكثر من ١٣٠ قتيلاً. كما تم تنفيذ هجوم مماثل على قرية سيبا في يناير من عام ٢٠٢٠ والذي خلف ١٥ قتيلاً.[١٧]

هذه الهجمات المكثفة ساهمت في توحيد أهداف قطاعات واسعة من جماعة فولاني مع جبهة تحرير ماسينا، الأمر الذي أسفر عن انتقال ظاهرة ميليشيات الدفاع الذاتي إلى

جماعة الفولاني، فضلاً عن تماهي هذه الميليشيات مع جبهة تحرير ماسينا في بعض ميادين القتال. فقد قام أبناء جماعة فولاني بداية من مايو من عام ٢٠١٨ بتشكيل مجموعة مسلحة للدفاع الذاتي حملت اسم "التحالف من أجل إنقاذ الساحل" Alliance pour le Salut du Sahel وذلك بغرض حماية أبناء الجماعة في مالي من هجمات صيادي جماعتي بامبارا ودوجون. ولنفي أي اتهامات بممارسة الأعمال الإرهابية، أصدر التحالف في أكتوبر من عام ٢٠١٨ بياناً أعلن فيه عدم ارتباطه أيديولوجياً أو سياسياً أو تنظيمياً بأي من التنظيمات الجهادية الناشطة في وسط مالي، مؤكداً أن التحالف هو بغرض الدفاع عن جماعة الفولاني من هجمات الميليشيات الإثنية وغيرها من التنظيمات المسلحة التباعة لجماعتي بامبارا ودوجون وكذلك ضد الميليشيات الجهادية، إلا أن هذا الادعاء لم يحل دون تصاعد العنف في ظل التداخل المتزايد بين جبهة تحرير ماسينا وبين الفولاني في وسط مالي ككل، وسط تأكيدات من جانب تنظيمات البامبارا والدوجون بوجود مساحة كبيرة للتقاطع والتداخل بين جبهة تحرير ماسينا وبين التحالف من أجل إنقاذ الساحل على مستوى التنظيم والحركة كذلك .[١٨]

كذلك، تم تأسيس مجموعة أخرى من مجموعات الدفاع الذاتي تحمل اسم "مقاتلي توليبي" والمرتبطة بجماعة توليبي Tolebe إحدى الجماعات الفرعية للفولاني والتي تتمتع بصلات مباشرة مع مجموعة أنصار الإسلام التي يتزعمها إبراهيم مالام ديكو المنتمي للتوليبي. كما رصدت تقارير المراقبين التابعين للأمم المتحدة تشكل مجموعة مقاتلة يقودها نجيم ولد بابا أحمد والتي تضم نحو أربعين مقاتلاً من التوليبي والتي نشطت بالأساس في الهجوم على قرى الجماعات الإثنية المجاورة للفولاني، قبل أن تلعب دوراً في دعم عمليات تنظيم نصرة الإسلام والمسلمين. فعلى الرغم من أن السبب الرئيسي لنشأة مجموعات الدفاع الذاتي للتوليبي ارتبط بحماية الجماعة من هجمات الميليشيات الطوارقية في منطقة ميناكا على وجه التحديد، إلا أن وحدة الهدف، والتداخل العضوي ساهم في خلق مساحة مشتركة للتفاعل بين المجموعة المسلحة ذات التوجه الإثني وبين التنظيمات الإرهابية الناشطة في شمال ووسط مالي.[١٩]

ثالثاً: تفاعلات الإرهاب مع تنظيمات الجريمة المنظمة

في ظل غياب الدولة وتعثر عملية التنمية في مالي لعقود، تحول النشاط الاقتصادي في مناطق شمال البلاد إلى الاعتماد المكثف على التهريب كنشاط اقتصادي رئيسي. وقد سمح هذا التحول بتعاظم دور مجموعات الجريمة المنظمة بصورة كبيرة والتي أصبحت تشكل اللاعب الأبرز في الاقتصاد في هذه المناطق. ومن اللافت أن خريطة انتشار اقتصاد التهريب على يد مجموعات الجريمة المنظمة تتطابق بدرجة كبيرة مع خريطة انتشار التنظيمات الإرهابية في مالي، الأمر الذي خلق علاقة تعاضد بين الجانبين اتخذت مستويات أكثر تقدماً في السنوات الأخيرة.[٢٠]

١. الجغرافيا المتطابقة للإرهاب والجريمة المنظمة في مالي

تشكل ظاهرة التهريب والتدفقات غير القانونية عبر الحدود مشكلة رئيسية في مالي منذ أكثر من أربعة عقود، حيث عجزت عن مواجهتها نظم الحكم المتعاقبة في البلاد. وخلال السنوات العشر الماضية أدى تفجر العديد من الصراعات في مالي ودول جوارها إلى فقدان الحدود الدولية أي فاعلية على أرض الواقع في ضبط مثل هذه التدفقات. ومما زاد المشكلة تعقيداً سيطرة التنظيمات الإرهابية على الطرق الصحراوية شمال البلاد ولفترة زمنية طويلة، الأمر الذي خلق حالة من التطابق في نطاق الانتشار الجغرافي لكل من التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة في مالي. وفي الوقت الحالي تشكل مالي نقطة التقاء العديد من تيارات التهريب المتعددة من حيث مصدرها ومقصدها وما تحمله من مواد مهربة وذلك على النحو التالي[٢١]:

- تيار تهريب السلع والبضائع براً القادمة من الشمال إلى الجنوب، بما في ذلك البضائع والمنتجات الأوروبية المهربة بحراً إلى سواحل الجزائر، قبل ان تعبر الصحراء الكبرى باتجاه منطقة تساليت شمال مالي ومنها إلى مدن الشمال الأخرى كيدال وجاو.

- تيار تهريب البشر والمخدرات من شمال مالي إلى سواحل الجزائر ومنها إلى أوروبا.
- تيار تهريب الأسلحة الصغيرة براً من غات في أقصى جنوب غرب ليبيا إلى مدن أقصى الجنوب الجزائري مثل تمنراست ومنها إلى شمال مالي.
- تيار تهريب الأسلحة براً من نيجيريا وتوجو إلى مناطق وسط مالي مثل موبتي عبر بوركينا فاسو.
- تيار تهريب الأسلحة جواً من ليبيا إلى مطار جاو في شمال مالي.

وتتعدد أنشطة التهريب في مالي حيث تضم تهريب الأموال، وتهريب البشر، وتهريب السلع المختلفة المشروع منها وغير المشروع. وتلعب الجماعات الرعوية دوراً أساسياً في تهريب البضائع بين بلدان الساحل الأفريقي نظراً لحركتها الطبيعية العابرة للحدود، وعادةً ما يتم مقايضة هذه السلع بالإبل أو الماشية. وتشمل قائمة السلع المهربة المواد الغذائية والحاصلات الزراعية والسجائر. كما أصبح عبور وسط وشمال مالي أحد "المسارات الإجبارية" لتهريب البشر من مختلف مناطق القارة الأفريقية ومن بعض دول جنوب وغرب آسيا نحو أوروبا.[٢٢]

كما تعد مالي من أهم أسواق تجارة الأسلحة غير الشرعية في العالم، وذلك نظراً لارتفاع الطلب على هذه الأسلحة في ظل الصراعات الممتدة التي تشهدها البلاد سواء في صورة نشاط التنظيمات الإرهابية أو في صورة الصراعات الإثنية التي خلقت طلباً جديداً على الأسلحة في البلاد. وتتصل هذه الصراعات بصراعات ممتدة أخرى في دول الجوار الشمالي وخصوصاً في ليبيا وفي دول الجوار الجنوبي في بوركينا فاسو. وتشير تقديرات برنامج Small Arms Survey إلى أن حجم سوق الأسلحة في الساحل الأفريقي قد تجاوز المليون قطعة سلاح، لمالي منها نصيب كبير بحكم موقعها الذي يتوسط إقليم الساحل.[٢٣]

وعلى الرغم من التعهدات المتكررة من الحكومة المالية بإحكام السيطرة على عمليات التهريب، خاصة ما يتعلق منها بالاتجار بالبشر، فشلت مالي حتى عام ٢٠٢٠ في تلبية الحد الأدنى من المطالب الدولية في هذا المجال وذلك وفق تقييم مكتب مراقبة ومكافحة تهريب البشر التابع للخارجية الأمريكية Office to Monitor and Combat Trafficking in Person. فمن بين مشكلات الحكومة المالية في هذا الجانب عجزها عن اختراق التحالف القوي الذي يجمع التنظيمات الإرهابية بتشكيلات الجريمة المنظمة.[٢٤]

٢. العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة المحلية

في الوقت الراهن تعد منطقة الساحل الأفريقي عموماً ودولة مالي على وجه الخصوص ساحة لعب مفتوحة للعديد من التنظيمات الإجرامية التي حققت استفادة مزدوجة من تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة من ناحية، ومن التطور التقني الهائل من ناحية أخرى. وتتشابك الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي مع الإرهاب بحيث تنشأ شبكة من العلاقات بالغة الكثافة والخطورة في الوقت نفسه. ومن زاوية تاريخية تعد شبكات الجريمة المنظمة في مالي أسبق من التنظيمات الإرهابية. فخلال الأزمة البيئية التي عصفت بإقليم الساحل الأفريقي متسببة في موجة من الجفاف الممتد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فقد الكثيرون فرص عملهم بقطاعات الزراعة والرعي لتأسس شبكات واسعة من الأفراد المنخرطين في الجريمة المنظمة وخاصة أنشطة التهريب. [٢٥]

وقد تم رصد تحول جذري في ديناميات العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي. فمنذ بداية موجة الإرهاب التي شهدتها الجزائر مطلع تسعينيات القرن العشرين، بات شمال مالي ساحة لتجاور التنظيمات الإرهابية مع شبكات الجريمة المنظمة العاملة في مجال التهريب، إلا أن العلاقة المباشرة بين الطرفين لم تشهد أي تقدم حتى بداية الاضطرابات في مالي عام ٢٠١٢. فالجيل الأقدم من تنظيمات الجريمة المنظمة

المحلية في شمال مالي كان ينأى بنفسه عن أي شكل من أشكال التورط في علاقات بالتنظيمات الإرهابية، ويسعى لضمان استدامة نشاطه عبر الزمن من خلال بناء علاقات مصلحية قوية بالمجتمع المحيط تمنحه جذوراً عبر مد شبكة المنافع الاقتصادية لتشمل الزعماء والوجهاء القبليين المحليين ورجال الأعمال، فضلاً عن المسؤولين الحكوميين المحليين استغلالاً لشبكة علاقات الفساد خاصة في المناطق النائية والبعيدة عن العاصمة باماكو. أما الجيل الأحدث من تنظيمات الجريمة المنظمة فقد بدا أقل التزاماً ببناء علاقات إيجابية بمجتمعه، ويسعى لتعظيم أرباحه الآنية بأي وسيلة، الأمر الذي يجعل من التنظيمات الإرهابية حليفاً مفضلاً بالنسبة له، وهو الجيل السائد للجريمة المنظمة في إقليم الساحل عموماً في الوقت الراهن.[٢٦]

ففي السابق كانت شبكات الجريمة المنظمة تعتمد على بنية تراتبية محكمة تضبط نشاط منتسبيها، إلا أن الوضع السائل الذي تشهده مناطق شمال ووسط مالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية خلقت تقاطعات متعددة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. هذه التقاطعات تبدأ بفكرة تلاقي المصالح الاقتصادية وهو ما أدى لنشوء محور بين الإرهاب وتجارة المخدرات في مالي Narco-Terrorism، كما تمتد هذه التقاطعات أيضاً إلى ظاهرة العضوية المزدوجة عبر انتماء بعض العناصر الإرهابية لشبكات الجريمة المنظمة لتوفير خدمات التأمين والحماية مقابل المال، ونتيجة اتجاه التنظيمات الإرهابية للعمل في التهريب كمصدر جديد للتمويل.[٢٧]

ولا تقتصر العلاقة بين التنظيمات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة في مالي على التعاون في مجال التهريب، فمنذ عام ٢٠٠٨ بدأ نمط جديد للشراكة بين الجانبين في البروز من خلال ظاهرة اختطاف الأجانب مقابل الفدية والتي تحولت إلى مصدر دخل رئيسي للتنظيمات الإرهابية. وقد قدرت القيمة الإجمالية للمبالغ التي دفعتها الدول الأوروبية في صورة فدية للتنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل بأكثر من ١٦٥ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣، كان للتنظيمات الناشطة في مالي النصيب الأكبر منها.[٢٨]

وبتتبع مسار العديد من عمليات الاختطاف التي وقعت شمال مالي، ظهر نمط متكرر يبدأ بقيام تنظيمات الجريمة المنظمة باختطاف عدد من الأجانب سواء من السياح أو من العاملين بمنظمات الإغاثة الدولية الناشطة في المنطقة، قبل أن تقوم هذه التنظيمات بـ"بيع" هؤلاء الرهائن للتنظيمات الإرهابية التي تبدأ بدورها عملية المساومة مع حكومات الدول التي ينتمي إليها الرهائن. وقد أثبت هذا النمط فاعلية كبيرة على مدار أكثر من عقد، حيث يوفر للتنظيمات الإرهابية وسيلة سهلة وغير خطرة للحصول على الرهائن الأجانب من دون عناء التخطيط لعمليات كبرى، بينما يوفر لتنظيمات الجريمة المنظمة فرصة للحصول على "أعلى سعر" من دون الحاجة للتعامل مع مشكلات مثل الاحتجاز طويل الأمد للرهائن أو الدخول في مساومات صعبة وممتدة مع حكومات دولهم وهي المشكلات التي لا تتمتع مثل هذه التنظيمات بقدرة كبيرة على معالجتها.[٢٩]

٣. العلاقة بين الإرهاب في مالي والجريمة المنظمة الدولية

من اللافت أن العلاقة بين الإرهاب في الساحل الأفريقي والجريمة المنظمة قد اتخذ بعداً عالمياً. حيث أصبح الإقليم حلقة أساسية في أحد أهم طرق تهريب المخدرات حول العالم حيث يعد نقطة تجميع للمخدرات من دول أمريكا اللاتينية قبل أن يعاد تصديرها للسوق الرئيسية في أوروبا. إذ تصل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى دول خليج غينيا المطلة على الأطلنطي وخصوصاً عدد من الدول الصغيرة كغينيا بيساو وتوجو وبنين، قبل أن تنقل إلى المطارات في مالي ومنها إلى أوروبا، حيث تبرز مطارات العاصمة باماكو ومدينة جاو شمال البلاد من بين أهم محطات تجميع شحنات المخدرات وإعادة تصديرها لأوروبا. وقد برز هذا النمط بقوة مع الترويج للظاهرة تحت اسم "خطوط الكوكايين الجوية" Air Cocaine بعد كشف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن قضية كبرى في عام ٢٠٠٩ تتعلق بهبوط طائرة من طراز بوينج ٧٢٧ في منطقة تاركينت الصحراوية في إقليم جاو في مالي محملة بعشرة أطنان من الكوكايين وهو ما يعادل واحد بالمائة من إجمالي تجارة الكوكايين العالمية .[٣٠]

وقبيل بداية تمرد الطوارق المسلح عام ٢٠١٢ بدأت مالي تظهر على خرائط التهريب الدولية بما يتجاوز عمليات التهريب المحدودة ذات الطابع الإقليمي العابرة للصحراء الكبرى. ففي ديسمبر من عام ٢٠٠٩ قامت إدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق عملية أمنية استهدفت مجموعة فارك المتمردة في كولومبيا والناشطة في مجال تجارة المخدرات، وهي العملية التي جرت في غانا وأسفرت عن اعتقال ثلاثة مواطنين ماليين تمت محاكتهم بالولايات المتحدة بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والشروع في الاتجار بالمخدرات كذلك. وقد كشفت هذه الواقعة عن مسار مؤمن لتجارة المخدرات عبر شمال مالي بعد أن أصدر مكتب مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة تقريراً أكد فيه أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يحصل على ٤٢٠٠ دولاراً مقابل كل كيلوجرام من الكوكايين يتم تهريبه من غانا إلى إسبانيا عبر مناطق شمال مالي.[٣١]

وفي عام ٢٠١٣ عقد لقاء جمع بين تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومجموعة فارك المقاتلة الكولومبية الناشطة في مجال تجارة المخدرات للتوافق على صفقة يتم فيها هبوط طائرة محملة بالكوكايين في مدينة كيدال شمال مالي ليتم توزيع شحنتها في أوروبا عبر تركيا مقابل إمداد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بأموال وأسلحة. وترجح العديد من التقارير الميدانية قيام كارتلات المخدرات الكولومبية على وجه التحديد بدفع مبالغ مالية لعدد من التنظيمات الإرهابية الناشطة شمال مالي نظير "حراسة" شحنات المخدرات المهربة وهي في طريقها من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا.[٣٢]

وفي يناير من عام ٢٠١٩ تم اعتقال مهرب المخدرات الكولومبي دافيد كاردونا في كرواتيا بصحبة شريكين من جامبيا ونيجيريا ليتم الكشف عن قيامه بعمليات مقايضة يحصل فيها على تسهيلات من تنظيم أنصار الدين الذي يتزعمه إياد أغ غالي لمرور تجارته مقابل إمداد التنظيم بأسلحة متطورة. وقد كشفت هذه الواقعة على وجه التحديد عن تفاصيل بالغة الأهمية تتعلق بنشأة نظام مقايضة المخدرات بالأسلحة في شمال مالي، حيث تحمل الطائرات القادمة من أمريكا الجنوبية المخدرات والأسلحة في وقت

واحد. ومن خلال هذه العمليات تم تأمين شحنات من الأسلحة المؤثرة كصواريخ أرض جو من طراز ستريلا-٢، بجانب البنادق الآلية وبنادق القنص وهي الأسلحة التي سمحت للتنظيمات الإرهابية بالتفوق لفترة طويلة في ميدان المعركة.[٣٣]

خاتمة

يخلص تحليل شبكة علاقات الإرهاب في مالي إلى عدد من النتائج المهمة المتعلقة بفهم الظاهرة الإرهابية وتطوير سبل مكافحتها، وهي النتائج التي تتجاوز حدود مالي بحيث يمكن سحبها على كافة دول جوارها المباشر وغير المباشر في الساحل الأفريقي. حيث يعتبر الإرهاب في مالي جزءً من شبكة معقدة من التفاعلات العنيفة والضارة والتي تعد نتاجاً لمشكلة ضعف الدولة الوطنية في الإقليم قبل أن تكون سبباً في تفاقم هذه المشكلة لمستويات هي الأسوأ على مستوى القارة الأفريقية وربما العالم.

كما كشف الواقع في السنوات العشر الماضية عما تحتله التنظيمات الإرهابية في مالي من موقع مهم، والذي لا يمكن اعتباره بأي حال موقعاً نائياً سواء بالمعنى الاجتماعي أو الفكري. حيث تتمتع تلك التنظيمات بحواضن اجتماعية قوية نظراً لما تحرص عليه من اتساق كبير مع الاعتبارات الإثنية على مستوى العضوية وعلى مستوى دوافع الحركة. كذلك، تلعب التنظيمات الإرهابية دوراً مركزياً -من الناحية الوظيفية- في شبكة تفاعلاتها مع الجماعات الإثنية والجريمة المنظمة، الأمر الذي يمنح هذه التنظيمات جذوراً قوية تقوم على علاقات راسخة ومستدامة لتبادل المنافع.

ويظل من غير الممكن لأي من الجهود المحلية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب في مالي وغيرها من دول الساحل الأفريقي أن تحظى بفرصة حقيقية للنجاح من دون تفكيك شبكة تفاعلات التنظيمات الإرهابية لحرمانها من مصادر الدعم القائمة، الأمر الذي يحتم ارتباط جهود مكافحة الإرهاب بجهود أخرى تعالج مشكلات الاندماج الوطني وضبط الحدود ومكافحة الفساد.

المراجع

1 Steven T. Zech and Michael Gabbay, "Social Network Analysis in the Study of Terrorism and Insurgency: from Organization to Politics", **International Studies Review** (Oxford: Oxford University Press, Vol. 18, Issue 1, 2016), Pp. 4-8.

2 Arie Perliger and Ami Pedahzur, "Social Network Analysis in the Study of Terrorism and Political Violence", **Political Science and Politics** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 44, No. 1, January 2011), P. 46.

3 Malcolm K. Sparrow, "The Application of Network Analysis to Criminal Intelligence: An Assessment of The Prospects", **Social Networks** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 13, Issue 3, 1991), Pp. 261-263.

4 Aurélien Tobie, "Central Mali: Violence، Local Perspectives and Diverging Narratives", **SIPRI Insights on Peace and Security** (Stockholm: SIPRI-Stockholm International Peace Research Institute, No. 2107/05, December 2017), Pp. 12-15.

* تشير تقديرات موقع The World Factbook التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى أنه في عام ٢٠١٨ تكون التوزيع الإثني للجماعات الرئيسية في مالي كالتالي: ٣٣% بامبارا، ١٣% فولاني، ١٠% سونينكي، ١٠% سينوفو، ٩% مالينكي، ٩% دوجون، ٦% سوناري، ٢% بوبو، ٢% طوارق. انظر:

- The World Factbook, **Mali**
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/mali/#people-and-society

5 Daniel Eizenga and Wendy Williams, "The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in the Sahel**", Africa Security Brief** (Washington, D.C.: The Africa center for strategic studies, No. 38, December 2020), Pp. 1-4.

٦ مادي إبراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي"، **آفاق أفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر، العدد السادس والثلاثون، ٢٠١٢)، ص ١١٠.

7 Niranjan Jose, "Colonial borders in the Sahel affect Tuareg aspirations for autonomy and regional stability", **Africa at LSE** (London: London School of economics, December 2020).

https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2020/12/07/colonial-borders-the-sahel-tuareg-aspirations-for-autonomy-mali-regional-stability/

٨ مادي إبراهيم كانتي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص. ١١١-١١٥.

- Scott Shaw, "Fallout in the Sahel: the Geographic Spread of Conflict from Libya to Mali", **Canadian Foreign Policy Journal** (London: Routledge, Vol. 19, No. 2, 2013), Pp. 201-205.

Abdi O. Shuriye and Dauda Sh. Ibrahim, "The Role of Islam and Natural Resources in Current Mali Political Turmoil", **Mediterranean Journal of Social Sciences** (Rome: MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome, Vol 4, No 6, July 2013), Pp. 508-511.

9 A. Benjaminsen and Boubacar Ba, "Fulani-Dogon Killings in Mali: Farmer-Herder Conflicts as Insurgency and Counterinsurgency", **African Security** (London: Taylor and Francis, Vol. 14, 2021), Pp. 13-14.

-Pauline Le Roux, "Confronting Central Mali's Extremist Threat", **Africa Center Spotlight** (Washington, D.C.: Africa Center for Strategic Studies, February 22, 2019).

https://africacenter.org/spotlight/confronting-central-malis-extremist-threat/

10 Jeune Afrique, **Jihadi Schism in Mali: Jihadi Amadou Koufa's fighters, desert join Islamic State**, The Africa Report, February26, 2020.

https://www.theafricareport.com/23894/mali-jihadi-amadou-koufas-fighters-desert-join-islamic-state/

11 Djallil Lounnas, "The Transmutation of Jihadi Organizations in The Sahel and The Regional Security Architecture", **Future Notes** (Barcelona: Middle East and North Africa Regional Architecture (MENARA), No. 10, April 2018), Pp. 2-3.

12 Jacob Zenn, "The Sahel's Militant 'Melting Pot': Hamadou Kouffa's Macina Liberation Front (FLM)", **Terrorism Monitor** (Washington, D.C.: Jamestown Foundation, Vol. 13, Issue 22, November 13, 2015).

https://jamestown.org/program/the-sahels-militant-melting-pot-hamadou-kouffas-macina-liberation-front-flm/

13 Pauline Le Roux, **Op. cit**.

14 Ibrahim Yahya Ibrahim and Mollie Zapata, "Regions at Risk: Preventing Mass Atrocities in Mali", **Early Warning Country Report** (Washington,

D.C.: Simon-Skjodt Center for the Prevention of Genocide, Early Warning Project, April 2018), Pp. 21-23.

-Grégory Chauzal and Thibault van Damme, "The roots of Mali's conflict Moving beyond the 2012 crisis", **Conflict Research Unit Report** (The Hague: Clingendael-Netherlands Institute of International Relations, March 2015), Pp. 36-40.

15 Kjeld van Wieringen, "Caught in a vice: traditional authorities trapped between a warring state، radical armed groups and clashing communities in Central Mali", **Contemporary Voice: The Saint Andrews Journal of International Relations** (St Andrews: University of St Andrews, Vol. 2, No.1, December 2020), Pp. 3-4.

16 International Crisis Group, "Reversing Central Mali's Descent into Communal Violence", **Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, No. 293, November 2020), Pp. 13-14.

17 **Ibid**., Pp. 1-4.

18 Namie di Razza, **Protecting Civilians in the Context of Violent Extremism: The Dilemmas of UN Peacekeeping in Mali** (Geneva: International Peace Institute, October 2018), P. 15.

- Alessandro Mario Amoroso**, "**Mali: The Overlap and Combination of Separatist، Jihadist and Intercommunal Conflicts", **The War Report: Armed Conflicts in 2018** (Geneva: The Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, April 2019), Pp. 114-115.

19 Modibo Ghaly Cissé, "Understanding Fulani Perspectives on the Sahel Crisis", **Africa Center Spotlight** (Washington, D.C.: Africa Center for Strategic Studies, April 22, 2020).

https://africacenter.org/spotlight/understanding-fulani-perspectives-sahel-crisis/

- Héni Nsaibia and Caleb Weiss, "The End of the Sahelian Anomaly: How the Global Conflict between the Islamic State and al-Qa`ida Finally Came to West Africa", **CTC Sentinel** (West Point: Combating Terrorism Center, U.S. Military Academy, Vol. 13, Issue 7, July 2020), Pp. 1-4.

- Ibrahim Yahya Ibrahim and Mollie Zapata, **Op. cit**., P. 3.

20 International Alert, "Organised crime in Mali: Why it matters for a peaceful transition from conflict", **Policy Brief** (London: International Alert, September 2016), Pp. 1-5.
https://www.internationalalert.org/sites/default/files/Mali_OrganisedCrime_EN_2016.pdf

21 Roberto Sollazzo and Matthias Nowak, "Tri-Border Transit: Trafficking and Smuggling in The Burkina Faso-Cote d'ivoire-Mali Region", **Security Assessment in North Africa Briefing Paper** (Geneva: Small Arms Survey, October 2020), Pp. 7-9.

22 Serigne Bamba Gaye, **Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel** (Dakar: Friedrich-Ebert-Stiftung Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2018), Pp. 13-17.

23 André Desmarais, "Monitoring Illicit Arms Flows :National Forensic Institutions in the Sahel", **Security Assessment in North Africa Briefing Paper** (Geneva: Small Arms Survey, June 2018), Pp. 5-6.

24 U.S. Department of State, Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons, **2021 Trafficking in Persons Report: Mali.**
https://www.state.gov/reports/2021-trafficking-in-persons-report/mali/

25 Rachel Locke, **Organized Crime، Conflict, and Fragility: A New Approach** (New York: International Peace Institute, July 2012), P. 8.

-Serigne Bamba Gaye, **Op. cit**., P.9.

26 Wolfram Lacher, "Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region", **The Carnegie Papers** (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, September 2012), Pp. 14-17.

- International Crisis Group, "Drug Trafficking, Violence and Politics in Northern Mali", **Africa Report** (Brussels: International Crisis Group, No. 267, December 2018), Pp. 11-13.

27 Sergei Boeke, **Mali and the Narco-Terrorists** (The Hague: International Centre for Counter-Terrorism, March 2013).
https://icct.nl/publication/mali-and-the-narco-terrorists/

28 Rukmini Callimach, **Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror** (Washington, D.C.: Atlantic Council, July 30, 2014).

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/natosource/paying-ransoms-europe-bankrolls-qaeda-terror/

29 Eric Alda and Joseph Sala, "Links Between Terrorism, Organized Crime and Crime: The Case of the Sahel Region", **Stability: International Journal of Security & Development** (Waterloo: Centre for Security Governance, Vol. 3, No.1, 2014), Pp. 6-7.

30 Ivan Briscoe, "Crime after Jihad: Armed Groups، the State and Illicit Business in Post-Conflict Mali", **Conflict Research Unit Report** (The Hague: Clingendael-Netherlands Institute of International Relations, March 2015), Pp. 38-40.

٣١ خوسيه لويس مانسيا، **علاقة القاعدة بتهريب المخدرات في الساحل**، العين الإخبارية، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩

https://al-ain.com/article/al-qaeda-relationship-drug-trafficking-sahel

32 Serigne Bamba Gaye, **Op, cit**., p. 12.

33 Joe Valiquette, **Alleged Narco-Terrorist Extradited to New York City: Sources**, NBC, January 18, 2019

https://www.nbcnewyork.com/news/local/alleged-narco-terrorist-extradited-to-new-york-city/63248/

-خوسيه لويس مانسيا، **مرجع سبق ذكره**.